

لا يقال ان المقدمه كونه شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع  
 بل المقدمه هي التي هي شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع  
 بل المقدمه هي التي هي شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع  
 بل المقدمه هي التي هي شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع

المدعى ان المقدمه ان وجوب العمل بالشيء في المنطق يقتضي ان يكون ذلك الشيء  
 جزمه فالملامح ان يقال لان ما لا يكون جزمه لا يجب ان يعلم فيه ولا يقال  
 الى ما يقال في دفعه من ان قوله قطعاً يقتضي المنطق دون الشيء ان هذا القيد  
 غير مذكور في بعض النسخ وايضا الظاهر انه تأكيد للمنطق لا يقتضي  
 ثم بين فاد كون جزمه من وجهين الاول ان الشيء مخالف لما اعتقوا عليه  
 من معدنه الشرع في العلم خالجه عن والثالث انه يلزم توقف الشيء على  
 نفسه فذلك وفيما ذاقا قياسين احدهما اشتاقى صنف مقدمه  
 للثاني والثاني قياس اقتراني صنف كبراه في ذكر قياسا اقترانيا  
 مؤلفين الشبكتين القياسيين المذكورين من جهة المطلوب فان شاد  
 الى القياس للثاني يقتضي بطلان المقدمه جزمه كان الشرع جزمها  
 شرعا والمنطق والمقدمه المحذوفه قولنا لكننا جزمه من نتيجة ان الزور  
 في المقدمه شرع والمنطق و اشار الى القياس الاقتراني من القياسيين  
 المذكورين اولاً بقوله والمخرويض ان الشرع في المنطق موقوف على المقدمه  
 لا على شرعها وذلك استفاد من تفسير المقدمه بما سبق في علم الشرع  
 معلوم ان المقدمه لكونها نظرية موقوفة على الشرع في ما هو من  
 المقدمه المحذوفه نتيجة ان الشرع في المنطق موقوف على الشرع  
 في المقدمه و اشار الى القياس الاقتراني في المقدمه السببية المطلوب

هذا ان المقدمه هي التي هي شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع  
 بل المقدمه هي التي هي شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع  
 بل المقدمه هي التي هي شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع  
 بل المقدمه هي التي هي شرطية في الشرع فيكون مقولاً في الشرع

بقوله فتقول الشرع في المقدمه شرع في المنطق والشرع في المنطق موقوف  
 على الشرع في المقدمه فيلزم ان يكون الشرع في المقدمه موقوفة على الشرع  
 في المقدمه وهذا باطل لا يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله بصوره  
 ولا تحال في بديهيه ولما كان بناء هذا الكلام في تقدير وجه النظر على ان  
 يكون قوله في المنطق متعلقاً بقوله بعلم بالعلوم يجب من غير اعتبار  
 حذفه في الكلام اجاب قد **قوله** بانه فحذف الكلام مضاعفاً نحو  
 ان ما يجب ان يعلم في كتب المنطق واجاب بعض الافاضل ان قوله بالمنطق  
 متعلق بقوله يجب ان ما يجب في حصول المنطق علم وهذا يتناول المقدمه  
 والاجزاء في جواب قد **قوله** خلاف الظاهر من جهة واحدة من تقدير  
 المضاد وقوله هذه الغايات خلاف الظاهر من جهة من تقدير المتشابه  
 وقوله المعلوم من الاقرب وتعليقه بالبعد ولا يخفى عليك ان اعتبار  
 الاستاذ ووجه انه نور وجهه وانما هو على ظاهر عبارة الشارح لان  
 هذا القيد يقتضي المعدول عنها فان اراد المحب بحجابه دفع الاعتراض  
 عن ظهريه فانت خير بعدم كانه وان اراد دفعه عما اراد **قوله** لا يتقدم  
 الشارح بهذه العبارة فيحذف **قوله** لا يتقدم نعم يمكن  
 اصلاح كلام الشارح بما ذكره وهو ليس بصحيح ذلك بل يصح  
 الجواب واعتبر من كلامه جواب قد **قوله** بانه يلزم على هذا التغيير

العلم به  
 العلم به  
 العلم به

العلم به  
 العلم به  
 العلم به

بعلم